الأمم المتحدة

S/2002/187

مجلس الأمن

Distr.: General
21 February 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه التقييم الذي اضطلعتُ به لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة موريشيوس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر المرفق). وقد أُعِد هذا التقييم على مسؤوليتي في أعقاب مشاورات مع أعضاء المجلس، عملا بمذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، ولا ينبغي اعتبارها ممثلة لآراء أعضاء المجلس.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والتقييم الملحق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جاغديش **كونجول**
السفير
الممثل الدائم

120302 110302 02-26077 (A)
0226077

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة موريشيوس (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

أعِد تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على مسؤولية رئيس المجلس خلال ذلك الشهر، جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس.

مقدمة

شهد مجلس الأمن تغييرا في تكوين أعضائه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. فقد حل خمسة أعضاء تم انتخابهم مؤخرا وهم بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك محل خمسة أعضاء آخرين هم (أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي)، الذين انتهت مدة عضويتهم في مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد استهل الرئيس ذلك الشهر بإجراء مشاورات بشأن تعيين رئيس ونائب رئيس لجان الجزاءات الثمان. وقد بُت في هذا الأمر في المشاورات غير الرسمية الأولى للمجلس المعقودة في ٤ كانون الثاني/يناير.

وقد اعتُمد برنامج العمل لذلك الشهر، في الجلسة ذاتها وشمل البرنامج تجديد ولايات أربع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا (بريفلاكا، كرواتيا)، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (أبخازيا، جورجيا)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ودرس مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير أحد عشر تقريرا قدمها الأمين العام وتتعلق بالأوضاع في بريفلاكا (كرواتيا)، وأبخازيا (جورجيا)، ولبنان، وتيمور الشرقية، وغينيا – بيساو، وسيراليون، والصحراء الغربية، وأفغانستان، وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإريتريا – إثيوبيا.

واستمع مجلس الأمن إلى إحاطات منتظمة بشأن أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد عُقدت جلسات علنية بشأن كوسوفو، وتيمور الشرقية، ومكافحة الإرهاب، وأفغانستان، والحالة في أفريقيا. وترأس آنيل كومارسينغ غايان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس، الجلسات العامة التي عُقدت بشأن الحالة في أفريقيا، وأفغانستان، وتيمور الشرقية. وعُقدت جلسة ختامية علنية أيضا في ٣١ كانون الثاني/يناير.

وعقد مجلس الأمن جلستين خاصتين. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير اجتمع المجلس في جلسة معقودة كجلسة خاصة، للاستماع إلى عرض للتقرير الثالث لرئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي جلسة عُقدت كجلسة خاصة أحاط وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شيه أوكيتوندو، أعضاء المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى سبيل الإيجاز، فإن مجلس الأمن عقد خلال شهر كانون الثاني/يناير، ما مجموعه ست جلسات علنية، وجلستين خاصتين، وأربع جلسات معقودة كجلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور

الشرقية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) كما عقد ١٣ مشاورة غير رسمية للمجلس بكامل هيئته.

واعتمد مجلس الأمن ٧ قرارات وبيانين رئاسيين. وتتعلق القرارات المعتمدة بتمديد ولايات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا (القرار ١٣٨٧ (٢٠٠٢))، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٢))، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار ١٣٩١ (٢٠٠٢))، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (القرار ١٣٩٢ (٢٠٠٢))؛ ورفع الجزاءات المفروضة ضد الخطوط الجوية الأفغانية (آريانا) (القرار ١٣٨٨ (٢٠٠٢))؛ والجزاءات المفروضة ضد أسامة بن لادن، ومنظمة القاعدة، والطالبان (القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢))؛ وتقديم الدعم على نطاق واسع إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل عقد الانتخابات في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٢ (القرار ١٣٨٩ (٢٠٠٢)).

وكان أحد البيانين الرئاسيين يتعلق بإريتريا وإثيوبيا (S/PRST/2002/1) ويتناول الآخر الحالة في أفريقيا (S/PRST/2002/2).

وأدلى الرئيس باثني عشر بيانا للصحافة باسم أعضاء مجلس الأمن كما أحاط غير الأعضاء في المجلس علما بشأن مواضيع محددة جرت مناقشتها في مشاورات المجلس بكامل هيئته.

وخلال شهر كانون الثاني/يناير، رُبط موقع البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة، على الشبكة العالمية، http://www.int/mauritius، بموقع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تلك الشبكة وهو http://www.un.org/sc/presidency، وأبرز كلا الموقعين برنامج عمل مجلس الأمن، وقرارات المجلس، والبيانات الرئاسية والبيانات التي أدلى بها رئيس المجلس إلى الصحافة. وقد نُشرت الموجزات اليومية للجلسات، فضلا عن المعلومات الأخرى ذات الصلة عن أنشطة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، على موقع البعثة الدائمة لموريشيوس على الشبكة العالمية.

وفي مستهل رئاسة موريشيوس لمجلس الأمن، قدم وفد موريشيوس تفاصيل تتعلق ببرنامج العمل، فضلا عن الأهداف المبينة في تنفيذ مسؤولياته، خلال فترة رئاسة موريشيوس لمجلس الأمن، لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ضمن مذكرة تفسيرية عُممت على جميع أعضاء مجلس الأمن. وتمثلت الأهداف فيما يلي:

- السعي بكل الجهود الممكنة لتعزيز السلام والأمن العالميين؛
- تعزيز دور الأمم المتحدة في منع الصراع وفي مجال حفظ السلام؛
- تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية؛
- المساعدة في تعزيز السلام والاستقرار في البلدان/المناطق التي ستظل موضع نظر المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير؛
- مواجهة الحالة الإنسانية للسكان المدنيين، في الصراعات المسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والطفل.

وقد تحققت الأهداف المذكورة أعلاه بدرجة كبيرة، ولا سيما ما يتعلق منها بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ففي الجلسة العلنية العالمية المعنية بمكافحة الإرهاب، أُدلي ببيانات باسم منظمات إقليمية ودون إقليمية بشأن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وخلال الجلسة العلنية المعنية بالحالة في

أفريقيا أبرز العديد من الوفود أهمية التضافر والتعاون الوثيقين بين الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن وبين منظمة الوحدة الأفريقية.

مواضيع عامة

مكافحة الإرهاب

عُقدت الجلسة العلنية (الجلسة ٤٤٣٥) المعنية بمكافحة الإرهاب، في ١٨ كانون الثاني/يناير. وذكر الأمين العام الذي افتتح المناقشة بقوله ''تقوم الدول الأعضاء، من حين لآخر، من خلال عمل هذه اللجنة، باستخدام هذه المنظمة بالطريقة التي أرادها لها مؤسسوها أي كأداة يقومون من خلالها بتشكيل دفاع عالمي ضد التهديد العالمي''.

ودعا إلى قيام تنسيق أوثق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة، كجزء من نهج أكثر تماسكا إزاء التهديدات التي يمثلها الإرهاب. ووجه الأمين العام الاهتمام أيضا إلى الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في حربها ضد الإرهاب. ودعا لجنة مكافحة الإرهاب إلى استكشاف برامج المساعدة من أجل التصدي لهذه المشاكل.

واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السير جيرمي غرينستوك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، الذي ذكر أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يرمي إلى الارتقاء بمستوى أداء الحكومات لمناهضة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وأبلغ مجلس الأمن أيضا أن اللجنة أصدرت خلال التسعين يوما الأولى لها، توجيهات للدول بشأن تقديم تقاريرها القطرية، ونشرت دليلا لنقاط الاتصال التي تعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. واختيرت مجموعة من الخبراء المستقلين لتقديم المشورة إلى اللجنة. وقد ورد للجنة تقارير قطرية من ١٢٣ دولة بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسوف ترد اللجنة على كل حكومة فيما يتعلق بتقرير كل منها، مع مراعاة السرية.

وقد اشترك ٢٨ بلدا من غير أعضاء مجلس الأمن في المناقشة أيضا. وتكلم تسعة من تلك البلدان باسم المنظمات أو المجموعات الإقليمية. وجرى التشديد على التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي أصبح يمثل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. واستُرعي الاهتمام إلى ضرورة إيلاء مزيد من الاعتبار إلى المواضيع التي تغذي الإرهاب. وأُبرزت الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وجرى أيضا تناول موضوع تقديم المساعدة التقنية والدراية الفنية إلى الدول لمساعدتها على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

الحالة في أفريقيا

عُقدت الجلسة العلنية (٤٤٦٠) المعنونة ''الحالة في أفريقيا في ٢٩ كانون الثاني/يناير''. وانصبت المداولات على مواضيع حددتها وثيقة العمل المعنونة ''المبادئ التوجيهية الموضوعة للجلسة العلنية المتعلقة بالحالة في أفريقيا''، والتي عممتها البعثة الدائمة لموريشيوس، (انظر S/2002/46). ونظرا لطول قائمة المتكلمين (ومجموعهم ٤٣)، رفعت الجلسة في الساعة ١٩/٣٠ من ذلك اليوم واستؤنفت في عصر اليوم التالي. وقد ترأس الجلسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس. واشترك في الجلسة عشرة وزراء ونواب وزراء من الوفود لدى مجلس الأمن، ومن أعضاء الجمعية العامة.

وافتتحت نائبة الأمين العام الجلسة وحثت في بيانها المشتركين في المناقشة على التركيز على القضايا التي يتمتع فيها مجلس الأمن بمسؤوليات مباشرة وبإمكانيات لاتخاذ إجراءات، ولا سيما من أجل إقامة علاقة أقوى بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية.

وأكدت على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وبين الآليات السياسية التي أنشأتها بعض المنظمات دون الإقليمية، بغرض وضع نُهج متكاملة لمنع الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام.

ودعت نائبة الأمين العام أيضا الشركاء الأفريقيين إلى تعزيز قدراتهم السوقية ولا سيما في مجال حفظ السلام، وأكدت أهمية قيام المجتمع الدولي ببذل جهد أكثر جدية وتنسيقا لبناء القدرات الإقليمية واستدامتها.

ودعا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، أمارا عيسى، إلى بذل مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وذكر أن الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن تكفل نمو التنسيق بصورة أفضل فيما يتعلق بمبادرات السلام في أفريقيا. وأكد ضرورة نهوض أفريقيا بمسؤوليتها في التعامل مع الأزمات السائدة. ووجه الانتباه إلى أنه في جميع مناطق الصراع، لا يزال خطر تدهور الموقف ماثلا. وفي هذا الصدد، أعرب عن اعتقاده بأن مجلس الأمن يمثل ''الضوء الذي يهدينا في مسيرتنا إلى الأمام''. وأضاف قائلا إن منظمة الوحدة الأفريقية اليوم والاتحاد الأفريقي غدا، سيعملان بلا توان، كشركاء من أجل السلام، والعدالة، والتنمية.

وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أعطيت له الكلمة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، إن كلا من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنهما العمل سويا بمزيد من الفعالية وفي نطاق ولاية كل منهما فيما يتعلق بمعالجة القضايا التي تؤثر في القارة الأفريقية. وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كرس اهتمامه في مناسبات عديدة للتنمية الأفريقية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا أكد فيه مجددا تأييده الذي أعرب عنه في مؤتمر قمة الألفية من أجل توطيد الديمقراطية في أفريقيا وتقديم المساعدة إلى الأفريقيين في مسعاهم من أجل السلام الدائم والرخاء والتنمية المستدامة. وقد أثنت وفود كبيرة على مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ودعا معظم الوفود إلى قيام تضافر وتعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وارتأوا ضرورة توفير الدعم المؤسسي والمالي والمادي لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بغرض تعزيز عملية السلام، في القارة، وتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وقدم إبراهيم فال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، موجزا للجلسة التي استغرقت يومين (انظر التذييل الثاني).

واعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/2)، يحدد سلسلة من التدابير والتوصيات الرامية إلى منع الصراعات وتهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسينظر المجلس في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات المقدمة أثناء الجلسة العلنية المتعلقة بالحالة في أفريقيا، ولتعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بثت الجلسة مباشرة على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية. وكان هذا أول بث مباشر على الشبكة العالمية لجلسة يعقدها مجلس الأمن.

أفريقيا

لئن ظل اهتمام المجتمع الدولي موجها خلال شهر كانون الثاني/يناير، إلى الحالة في أفغانستان والحالة في الشرق الأوسط، فضلا عما يوجهه الإرهاب من تهديدات إلى السلام والأمن الدوليين، فقد أولي الاهتمام خاصة إلى أفريقيا خلال فترة رئاسة موريشيوس. وقد عولجت تقريبا جميع المواضيع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والمتعلقة

بأفريقيا، بطريقة أو بأخرى خلال ذلك الشهر. ومن بين ١٣ مشاورة للمجلس بكامل هيئته، خصص ٩ منها للقضايا الأفريقية (غينيا – بيساو، إريتريا – إثيوبيا، سيراليون – بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندي، الصحراء الغربية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا وليبريا).

أنغولا

عملا بالفقرتين ٤ و ٥ من القرار ١٣٧٤ (٢٠٠١)، أبلغ السفير ريتشارد رايان، رئيس اللجنة، المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، مجلس الأمن خلال مشاورات غير رسمية معقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير، أن اللجنة استعرضت التوصيات التي قدمتها آلية رصد الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في تقاريرها الثلاث، ونظرت في برنامج عمل الآلية عن فترة ولايتها الحالية.

وأخطر رئيس اللجنة أيضا أعضاء المجلس بحالة قائمة كبار المسؤولين في الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والأفراد البالغين الذين يمتون بصلة القرابة المباشرة لعائلاتهم.

بوروندي

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة لأعضاء مجلس الأمن، المجتمعين في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، بشأن الحالة في بوروندي. وأبلغ أعضاء المجلس بالتطورات السياسية المتعلقة بالجمعية الانتقالية الجديدة. كما أحاطهم علما بأعمال لجنة رصد التنفيذ، فضلا عن الأوضاع العسكرية والأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وكيلة الأمين العام استكمالا لحالة مفاوضات وقف إطلاق النار والحالة الإنسانية في بوروندي.

وفي بيان موجه إلى الصحافة في ١٥ كانون الثاني/يناير في أعقاب إجراء مشاورات، رحب الرئيس باسم أعضاء المجلس، بإنشاء مؤسسات انتقالية في بوروندي، ولا سيما بإنشاء الجمعية الوطنية، وشجع جميع الأطراف على استكمال هذه العملية.

ودعا أعضاء مجلس الأمن بقوة إلى وقف إطلاق النار وحثوا الجماعات المتمردة على وقف الأعمال القتالية فورا والدخول في مفاوضات، مع التأكيد مجددا في الوقت ذاته على أنه لا يوجد أي مبرر لأي هجمات تقوم بها الجماعات المتمردة. وشجع المجلس جميع الدول ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، على مواصلة تقديم الدعم إلى الجهود التيسيرية التي يقودها الرئيس عمر بونغو رئيس الغابون، ونائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، لحمل الجماعات المسلحة على الدخول في عملية السلام. وشددوا أيضا على أهمية الحوار بين بوروندي وجيرانها، وفي هذا الصدد، رحبوا بتحسن العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، ولا سيما بنتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية في بوروندي إلى كينشاسا.

وشجع أعضاء المجلس بقوة حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على زيادة التعاون وفي هذا الصدد أشادوا بحكومة جنوب أفريقيا على مساهمتها البناءة في عملية السلام في بوروندي، وأكدوا مجددا دعوتهم لأوساط المانحين بتعزيز الأنشطة الإنسانية والتعاون الإنمائي في بوروندي، ومراعاة الالتزامات المقدمة خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن بوروندي المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في أسرع وقت ممكن.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٠ كانون الثاني/يناير أحاط الجنرال لامين سيسي، ممثل الأمين العام أعضاء مجلس الأمن علما، في

مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم أيضا تقرير الأمين العام بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2002/12). ونظر أعضاء المجلس في التقرير الذي شمل الحالات السياسية والاجتماعية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية والحالة العسكرية والحالة الاقتصادية، في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء زيادة المشاكل التي تؤثر في الحالة السياسية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورحبوا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعوا إلى مواصلة تيسير الحوار والمصالحة الوطنيين. وطلبوا إلى الأمين العام عن طريق ممثله، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، تنسيق مختلف المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي لإعادة الهدوء والاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشجع أعضاء المجلس المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعربوا عن القلق إزاء ارتباط الأزمة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالحالة في الدول المجاورة ولا سيما في المنطقة الفرعية عامة.

وتوفر إجماع بين أعضاء مجلس الأمن على الإقرار بالدور الإيجابي الذي قام به الجنرال سيسي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلم، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة في ١٠ كانون الثاني/يناير أعلن فيه النتائج التي توصل إليها المجلس في اجتماعه.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية أثناء المشاورات غير الرسمية، قدمها جان ماري غوهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن التطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحيط مجلس الأمن علما بالحالة العسكرية على أرض الواقع، والتقدم المحرز في المرحلة الثالثة المزمع القيام بها لنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الحالة الإنسانية. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام، ودعوا الأطراف إلى مضاعفة الجهود من أجل المضي قدما بعملية السلام. وذكروا جميع الأطراف بأنها ملتزمة بتيسير نشر أفراد البعثة، ولا سيما في شرق البلد، بما يتمشى مع القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١).

ودعا أعضاء المجلس رواندا إلى ممارسة نفوذها على جمهورية الكونغو الديمقراطية/غوما من أجل نزع سلاح كيسنغاني. وكان هناك اتفاق على أهمية عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الاندماج، وشجع أعضاء المجلس الأطراف على المضي قدما في ما يتعلق بنزع السلاح وإعادة توطين المقاتلين الذي جُمعوا في قاعدة كامينا.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء القتال الناشب في شرق البلد وطلبوا وضع حد له. وأكدوا مجددا دعوتهم إلى الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية وإلى وقف أي دعم مقدم إلى الجماعات المسلحة وحثوا جميع الكونغوليين على إظهار إرادتهم السياسية بالمشاركة في حوار بين أبناء الكونغو. ورحبوا بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في بلانتاير في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وبتطبيع العلاقات بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ناشدوا المجتمع الدولي زيادة المساعدة التي يقدمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم عملية السلام. وأذن أعضاء المجلس لرئيس مجلس الأمن بالإدلاء ببيان إلى الصحافة في ١٦ كانون الثاني/يناير نيابة عنهم.

وعقد المجلس جلسة خاصة (٤٤٥٩) في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدم فيها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شي أوكيتندو، بإحاطة إعلامية. واقترح وزير الشؤون الخارجية إنشاء لجنة دولية مخصصة للتحقيق مع الجماعات المسلحة، التي ستخضع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وستضم اللجنة الدولية المخصصة المقترحة أعضاء من مجلس الأمن وممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن المجتمع الدولي يعملون على تحديد الجماعات المسلحة، وأماكنها، وأعداد أفرادها، في غضون فترة الشهرين. ورد الوزير على أسئلة سألها بعض أعضاء المجلس.

إريتريا وإثيوبيا

في ٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، وقدم لهم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي، إحاطة إعلامية بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. وكان تقرير الأمين العام (S/2001/1194)، الذي غطى الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة، والأعمال المتعلقة بالألغام، والتطورات الإنسانية، وجوانب حقوق الإنسان، وتدابير بناء الثقة، بين الطرفين فضلا عن التقدم المحرز في العمل الذي تقوم به لجنة الحدود، معروضا على المجلس ليقوم أعضاؤه بالنظر فيه.

وأُبلغ أعضاء المجلس بأن المنطقة الأمنية المؤقتة كانت هادئة؛ وأن عملية السلام تجري في مسارها، ولو أن بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا، لا تزال تعاني من مصاعب فيما يتعلق بحرية الحركة لها. وطلب رئيس مجلس الأمن في عرضه الموجز للحالة، ان يقوم الخبراء بوضع مشروع البيان الرئاسي في صيغته النهائية، وقد عُمم في الجلسة.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أدلى رئيس المجلس ببيان في الجلسة ٤٤٥٠، باسم أعضاء المجلس (S/PRST/2002/1)، وأكد في جملة أمور عزم المجلس على إيفاد بعثة إلى البلدين في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، وافق أعضاء المجلس على صلاحية بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى إريتريا وإثيوبيا.

غينيا - بيساو

قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيما فال، إحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن في ٨ كانون الثاني/ يناير، أثناء مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، بشأن الحالة في غينيا - بيساو والأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. ونظر أعضاء المجلس أيضا في التقرير العاشر للأمين العام (S/2001/1211)، وأعربوا عن عميق القلق بشأن تفاقم الأزمة السياسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتناحر الداخلي الجاري بين السلطة التنفيذية من جهة والسلطتين التشريعية والقضائية ووسائط الإعلام من جهة أخرى. ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح تحسن الحالة الأمنية على طول الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال.

وفي ختام المشاورات أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس شجع فيه الرئيس كومبا يالا رئيس غينيا - بيساو في مسعاه لتطبيق سياسة المصالحة والحوار الوطنيين، آخذا في الاعتبار القواعد الدستورية القائمة. وأكد أيضا الحاجة إلى تقديم الدعم من أجل تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

ونقل الرئيس تقدير مجلس الأمن إلى مؤسسات بريتون وودز لدورها الإيجابي الذي قامت به. وأعرب أيضا عن الثناء على قادة المنطقة الفرعية، أصدقاء غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كافة، كما جرى

تشجيعهم على مواصلة القيام بدور نشط. وجرى الإعراب عن التأييد الجماعي لفريق الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، لجهوده الحثيثة من أجل المساعدة من أجل استمرار عملية بناء السلام في غينيا – بيساو في مسارها، بالرغم من التحديات الكثيرة.

ليبريا

ناقش مجلس الأمن خلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، بارامترات القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، المتعلقة بالإجراءات ذات الصلة بانتهاك الجزاءات والتي حدثت قبل اعتماد ذلك القرار.

وطلب أعضاء مجلس الأمن من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بشأن ليبريا مواصلة إجراء المشاورات بشأن هذا الموضوع.

سيراليون

قام السفير أوليمي أدينيجي الممثل الخاص للأمين العام بشأن سيراليون، بتقديم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ٩ كانون الثاني/يناير، في مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، كما قدم التقرير الثاني عشر للأمين العام (S/2001/1195) عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وقدم الممثل الخاص أيضا استكمالا للتطورات منذ صدور التقرير وأخطر المجلس بأنه قد تم حتى الآن نزع سلاح ٤٦ ٧٧٣ من المقاتلين السابقين، وهم يمثلون رقما أعلى جدا من الرقم الذي كان مستهدفا في الأصل وهو ٢٥ ٠٠٠. وشدد على أن الاستعدادات لإجراء الانتخابات المقرر عقدها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، تسير سيرا حسنا وأن المسؤولية عن إجراء الانتخابات تقع على عاتق حكومة سيراليون واللجنة الانتخابية الوطنية. وأبلغ المجلس أيضا بأنه قد تم اختيار ٧ من أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وذكر كذلك أنه يجري اتخاذ خطوات لإنشاء محكمة خاصة، كما أكد مجددا مناشدته للمجتمع الدولي والمانحين الثنائيين بمواصلة تقديم المساعدة إلى سيراليون.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم إزاء الاستقرار السياسي السائد، واستعادة السلام ونزع سلاح المقاتلين السابقين. وأكد أعضاء المجلس ضرورة إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين في الحياة المدنية من أجل تفادي أي تهديد من جانبهم في المستقبل.

وفي ختام المشاورات أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس وأعرب فيه عن أسفه العميق لوفاة ستة من حفظة السلام الزامبيين في ٥ كانون الثاني/يناير، وقدم تعازيه إلى أعضاء المجلس وإلى حكومة وشعب زامبيا.

ولاحظ أعضاء المجلس أيضا أن الانتخابات المقرر عقدها في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٢، تعد علامة بارزة مهمة في عملية السلام في ذلك البلد وأكدوا مجددا أن الأمر متروك للحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية، من أجل إجراء الانتخابات. وأُثني على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لقيامها بتوفير الأمن والسوقيات ورصد الإعلام والتنسيق. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الاستقرار الإقليمي وشجعوا الاتصالات الرفيعة المستوى بين دول اتحاد نهر مانو، من أجل تحسين العلاقات فيما بين بلدان المنطقة. وأكد أعضاء المجلس عزمهم على اعتماد قرار يوضح دور بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في الانتخابات.

وفي الجلسة ٤٤٥١ التي عقدها مجلس الأمن في ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمد القرار ١٣٨٩ (٢٠٠٢)، بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في سيراليون في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢.

الصحراء الغربية

في ٤ كانون الثاني/يناير ناقش أعضاء مجلس الأمن الحالة في الصحراء الغربية في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى''، وفي نهاية الجلسة أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة ذكر فيه ما يلي:

يرحب أعضاء مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته جبهة بوليساريو في السنة الجديدة بإطلاق سراح ١١٥ من سجناء الحرب المغاربة، وأعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم للجهود التي بذلتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، والرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، فضلا عن الممثل الخاص السابق للأمين العام، وليم إيغلتون، وخلفه وليم لاسي سوينغ.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تسوية هذه المسألة على أساس إنساني بحت حسب الموقف الذي ذكره الأمين العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن. ولاحظ أعضاء المجلس أيضا التزام حكومة المغرب بمعالجة مشكلة مصير الأشخاص مجهولي المصير في الصراع في الصحراء الغربية، ورحبوا بالقرار الذي اتخذه المغرب مؤخرا بإطلاق سراح عدد من المعتقلين الصحراويين.

وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١)، وحثوا الطرفين على تسوية مشكلة مصير الأشخاص المجهولي المصير وأكدوا على أن الوقت قد حان لكي يتقيد الطرفان بالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي بإطلاق سراح جميع المعتقلين منذ بداية الصراع، دون مزيد من الإبطاء.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير نظر أعضاء المجلس في التقرير المؤقت للأمين العام بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2002/41). واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي بشأن الحالة على أرض الواقع.

وقد أعطى التقرير المؤقت لمحة عامة عن الافتقار إلى التقدم السياسي في تسوية النزاع على الصحراء الغربية. ودعا الأمين العام المغرب، وجبهة البوليساريو، فضلا عن الجزائر وموريتانيا إلى مواصلة التعاون مع مبعوثه الخاص، جيمس بيكر الثالث، في جهوده التي يبذلها من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة ودائمة ومتفق عليها للصراع بشأن الصحراء الغربية.

وقدم الأمين العام المساعد في جملة أمور، إفادة عن المرور السلس لسباق باريس – داكار، ورحب بالقرار الذي اتخذته جبهة البوليساريو بإطلاق سراح ١١٥ من سجناء الحرب المغاربة.

آسيا

أفغانستان

استمع مجلس الأمن خلال مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير إلى إحاطة بشأن الحالة في أفغانستان قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية تضمنت تعليقات عن تقرير الأمين العام بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير التي فرضها مجلس الأمن في قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) على الأراضي الأفغانية الخاضعة لسيطرة طالبان (S/2001/1215). وأبلغ وكيل الأمين العام مجلس الأمن أن السلطة المؤقتة ما فتئت تتشاور على نحو وثيق مع جميع الفئات في أفغانستان من أجل إنشاء لجنة مستقلة خاصة لعقد اجتماع طارئ لمجلس لوياجيرغا.

وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن أفغانستان، السفير فالديفيسيو، الممثل الدائم

لكولومبيا، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن نتائج الاجتماع الذي عقدته اللجنة في ١٠ كانون الثاني/يناير.

وقدم الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جيريمي غرينستوك إحاطة إلى المجلس عن عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية والاتفاق التقني العسكري الذي وقّعه قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية والإدارة المؤقتة في أفغانستان في ٤ كانون الثاني/يناير.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل للسفير الأخضر الإبراهيمي لما قام به من عمل جدير بالثناء في تهيئة الأساس اللازم للتوصل إلى اتفاق بون كما أحاطوا علما بالتقدم المحرز في إنشاء اللجنة المستقلة الخاصة لعقد مجلس لوياجيرغا وكذلك في إنشاء لجنة الخدمة المدنية الأفغانية. وطلبوا إلى جميع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يواصلوا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والممثلين الخاصين للأمين العام تقديم المساعدة الإنسانية.

وقرر مجلس الأمن أيضا في المشاورات غير الرسمية التي أجراها بكامل هيئته حذف المصرف المركزي الأفغاني (مصرف أفغانستان) من القائمة الموحدة التي تحتفظ بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وأصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة في هذا الشأن (S/2002/74).

وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير، قدمت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كارولين مك آسكي، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الحالة في أفغانستان. فأوجزت التطورات الإيجابية التي حدثت بعد إنشاء السلطة المؤقتة. وأبلغت أيضا أعضاء المجلس بنتائج المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان المعقود يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير في طوكيو.

وفي الجلستين ٤٤٤٩ و ٤٤٥٢ المعقودتين يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٨٨ (٢٠٠٢) الذي رفع بموجبه الحظر ضد شركة الطيران الأفغانية أريانا والقرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) الذي قرر فيه مواصلة فرض الجزاءات ضد أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة وطالبان.

وعقد مجلس الأمن جلسة عامة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير بشأن الحالة في أفغانستان. وترأس الجلسة وزير الخارجية والتعاون الإقليمي لموريشيوس. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس السلطة المؤقتة، حامد قرضاي.

وشرح السيد قرضاي التحديات التي يواجهها أفغانستان الجديد، وكرر تأكيد أهمية مواصلة تقديم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الدعم في مجالات المصالحة والتعمير وإعادة التأهيل إلى أفغانستان، هذا البلد الذي مزقته الحرب والجفاف. وقال لمجلس الأمن إن ''أفغانستان الجديد'' سوف يحتاج إلى القوة المتعددة الجنسيات على مدى فترة طويلة من الزمن لتساعد في إعادة إرساء السلام والأمن في المناطق خارج كابول. وطلب إلى المجلس أن ينظر في إمكانية توسيع القوة المتعددة الجنسيات التي تعمل بالفعل في كابول تحت قيادة المملكة المتحدة. وأبلغ أعضاء المجلس أنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل إنشاء مجلس لوياجيرغا يمهد السبيل إلى إنشاء حكومة تمثيلية وشعبية في أفغانستان.

وإذ أعرب السيد قرضاي عن تقديره لنتائج المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان الذي عقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فإنه دعا الدول والمنظمات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها في أقرب وقت ممكن. وذكر أنه سيعمل على ضمان توخي الشفافية والمحاسبة بشأن كل دولار تنفقه السلطة المؤقتة.

وأشاد السيد قرضاي بالأمم المتحدة ومجلس الأمن للدور الحيوي الذي قاما به من أجل تيسير إبرام اتفاق بون

التاريخي الذي تم بموجبه نقل السلطة سلميا في أفغانستان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأدلى رئيس مجلس الأمن ببيان باسم جميع أعضاء المجلس أكد فيه للقائد الأفغاني الجديد ولشعب أفغانستان دعم المجلس غير المشروط والكامل من أجل تحقيق السلام والعدل والاستقرار في أفغانستان.

تيمور الشرقية

في الجلسة العامة ٤٤٦٢ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير بشأن الحالة في تيمور الشرقية، أقر أعضاء المجلس توصيتي الأمين العام الواردتين في تقريره (A/2002/80 و Corr.1). وفيما يلي نص التوصيتين:

(أ) تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى تاريخ إعلان الاستقلال أي حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(ب) ضرورة إنشاء بعثة خلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدم المساعدة التي لا غنى عنها لاستقرار تيمور الشرقية لضمان صلاحية إدارتها العامة الجديدة بعد الاستقلال. وسوف لا تزيد فترة البعثة عن سنتين بدءا من تاريخ إعلان الاستقلال.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن تأييدهم لجهود الممثل الخاص للأمين العام وموظفي البعثة وللتطورات الإيجابية التي حدثت في تيمور الشرقية. وأعربوا عن اعترافهم بأن المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي، جماعيا وفرديا، قد ساعدت في تقدم تيمور الشرقية نحو الاستقلال.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٩٢ (٢٠٠٢) الذي مدد بموجبه ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة قدمها السيد الهادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وسلّط الأمين العام المساعد الأضواء على الدعم والمساهمات التي لا تقدر قيمتها بثمن والتي تقدمها الدول الأعضاء إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لمواصلة تنفيذ ولايتها في تيمور الشرقية. وأبلغ المجلس أنه تقرر إرجاء الانتخابات الرئاسية إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وأجرى أعضاء المجلس تبادلا بناءً للآراء مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات.

وركزت المناقشة على المواضيع التالية:

(أ) التأييد العام لتوصية الأمين العام بتجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(ب) الإقرار بضرورة إنشاء بعثة خلف للإدارة المؤقتة ذات ولاية محددة لفترة زمنية محددة؛

(ج) إقرار تخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بتعجيل إضفاء الطابع المحلي على الإدارة هناك؛

(د) ضرورة وضع ''استراتيجية انسحاب'' مناسبة لكفالة النجاح الكامل لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين

استمع أعضاء مجلس الأمن خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها في ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى إحاطة عن

الحالة في الشرق الأوسط قدمها السيد تيري رويد – لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وكانت هذه أول إحاطة تقدم على إثر القرار الذي اتخذه المجلس في بداية الشهر بعقد جلسات إحاطة منتظمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وذكر المنسق الخاص أن الحالة في الميدان في غاية الخطورة وأشار إلى ثلاثة مشاكل أساسية، ألا وهي الاحتلال، والعنف، والضيق الاقتصادي بوصفها الأسباب الرئيسية لتدهور الحالة. وقال إن عدد القتلى من الفلسطينيين قد بلغ منذ بداية الأزمة الحالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ما قدره ٩٠٤ قتيل كما وزاد عدد المصابين على ٠٠٠ ١٧ مصاب. وبلغ عدد القتلى الإسرائيليين خلال الفترة نفسها ٢٥٩ قتيلا وزاد عدد المصابين على ٤٠٠ ١ مصاب.

وذكر أيضا أن العديد من حالات القتل نشأت عن عدم وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحماية الحقوق الأساسية للمدنيين بما في ذلك الحق في الأمن.

وأعرب رئيس المجلس في بيان أدلى به للصحافة باسم أعضاء المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير، عن القلق لمستويات العنف التي لم يسبق لها مثيل كما أعرب عن استيائه للخسائر في الأرواح ومعاناة السكان المدنيين من كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وأكد أيضا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للمشكلة وأن العنف سوف لا يولد سوى المزيد من العنف وأن السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام هو العودة إلى الحوار والتفاوض. وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام والمنسق الخاص من أجل مساعدة الطرفين على المضي قدما بعملية السلام. وشجع أيضا على مواصلة مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والنرويج والصين وبلدان أخرى في عملية السلام.

لبنان

في ٢١ كانون الثاني/يناير قدم السيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة خاصة عقدها مع البلدان المساهمة بقوات بشأن الحالة في جنوب لبنان، وذلك استنادا إلى تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2002/55). وذكر الأمين العام المساعد في جملة أمور أن الحالة لا تزال مستقرة عموما في معظم أنحاء المنطقة التي تعمل فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باستثناء التوترات المستمرة في منطقة مزارع شبعا. وأشار أيضا إلى أن الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق متواصلة يوميا تقريبا. وأعرب أيضا عن تأييده للتشكيل التدريجي لقوة يصل قوامها إلى ٠٠٠ ٢ فرد بجميع الرتب.

وفي المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي قدم تقرير الأمين العام (S/2002/55). ورحب أعضاء المجلس باستقرار الحالة عموما في كامل أنحاء منطقة انتشار القوة، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف انتهاكات الخط الأزرق وأعربوا عن استياءهم لاستمرار التوترات في منطقة مزارع شبعا. وشجع أعضاء المجلس حكومة لبنان على مواصلة اتخاذ خطوات بهدف إعادة بسط نفوذها ضمن الحدود المعترف بها دوليا. وأحاط أعضاء المجلس علما بالخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام والتي أرسلت إلى حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأعربوا عن دعمهم لعمليات إزالة الألغام الجارية. وأيد أيضا أعضاء المجلس توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة تشكيل القوة التدريجي على النحو المبين

في تقريره وتمديد ولاية القوة فترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وفي الجلسة ٤٤٥٨، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٩١ (٢٠٠٢) الذي قرر فيه في جملة أمور تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

أوروبا

أبخازيا، جورجيا

عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٢٥ شباط/فبراير للنظر في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2002/88). وفي بداية الجلسة ، قدم الرئيس إلى أعضاء المجلس معلومات عن الجلسة التي عقدها في ٢٤ كانون الثاني/يناير مع البلدان المساهمة بقوات. كما قدم الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديتر بودن إحاطة إلى أعضاء المجلس عن آخر التطورات في المنطقة. وأبلغ أيضا المجلس بأن الوثيقة المعنونة ''المبادئ الأساسية لتوزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي'' قد وضعت في صيغتها النهائية بمساهمة فريق أصدقاء الأمين العام ودعمهم الكامل علما بأن أحد الجانبين رفض قبولها.

واعتبر المجلس توقيع بروتوكول بشأن الحالة في وادي كودوري في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ حدثا هاما. ويقضي البروتوكول بسحب جورجيا لقواتها من وادي كودوري في حين لا يقوم الجانب الأبخازي بنشر قوات في تلك المنطقة. وستستأنف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا القيام بدوريات في المنطقة ابتداء من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ودعا أعضاء المجلس كلا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب البروتوكول.

وعلى إثر موافقة السلطات الجورجية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على تمديد ولاية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٢) القاضي في جملة أمور بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا فترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في الجلسة العامة ٤٤٥٤ المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطورات في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأبلغ المجلس أن الأعضاء المنتخبين الجدد في جمعية كوسوفو يواجهون مأزقا في اختيار رئيس لكوسوفو وتشكيل حكومة ائتلافية. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي المسؤولة ريثما يتم نقل السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وبعد أن تُسلم بعثة الأمم المتحدة سلطاتها سيتغير هيكلها ويقتصر دورها على العمل الاستشاري. وسيحتفظ الممثل الخاص للأمين العام باختصاصاته وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفيما يتعلق بأمن الأقليات في المقاطعة، أكد وكيل الأمين العام أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل بذل جهودها من أجل تهيئة بيئة تشعر في ظلها الأقليات بالأمن. وأبلغ المجلس كذلك أن بعثة الأمم المتحدة عززت حماية الشرطة لأعضاء الجمعية الوطنية الذين هم من الأقليات على إثر اغتيال عضو من أعضاء الجمعية ينتسب إلى رابطة كوسوفو الديمقراطية في ١٧ كانون الثاني/يناير.

وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بتعيين السيد مايكل شتاينر (ألمانيا) ممثلا خاصا جديدا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو محل السيد هانس هايكيروب الذي استقال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأشاد أعضاء المجلس بالعمل الممتاز الذي أنجزه السيد هايكيروب خلال فترة عمله كممثل خاص للأمين العام ورئيسا للبعثة، كما أعربوا عن تأييدهم أيضا لخلفه لاضطلاعه بولاية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وتوصل أعضاء المجلس إلى توافق في الآراء بشأن حث الأعضاء المنتخبين الجدد في جمعية كوسوفو الوطنية على العمل من أجل تحقيق المصالحة بهدف الخروج من مأزق اختيار رئيس للمقاطعة.

وأدان أعضاء المجلس عملية القتل الأخيرة التي ذهب ضحيتها عضو الجمعية الوطنية وطالبوا بمحاكمة قاتليه. وطالب أعضاء المجلس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو مضاعفة جهودهما من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في المقاطعة، كما حثوا القادة السياسيين في كوسوفو على ممارسة نفوذهم على مؤيديهم من أجل مكافحة التطرف العرقي. ورحبوا أيضا بتوقيع البعثة والقوة الأمنية الدولية الوثيقة المشتركة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ التي لا تزال تشكل أساسا قويا لتعاونهما.

بريفلاكا، كرواتيا

عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ١٤ كانون الثاني/يناير للنظر في تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في بريفلاكا (S/2002/1). وقدم مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة حفظ السلام إحاطة إلى أعضاء المجلس. وقدم الرئيس إلى أعضاء المجلس معلومات عن الجلسة التي عقدها في ١٠ كانون الثاني/يناير مع البلدان المساهمة بقوات.

وأبلغ ممثل الأمانة العامة المجلس أن الحالة في الميدان لا تزال هادئة عموما في بريفلاكا على الرغم من استمرار انتهاك الطرفين للنظام الأمني. وأبلغ كذلك المجلس بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا لا تزال ترصد المناطق المجردة من السلاح والخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة في شبه جزيرة بريفلاكا.

ورحب أعضاء المجلس بالخطوات التي اتخذها الطرفان لتشكيل لجنة مشتركة بين الدولتين لمعالجة القضايا المعلقة المتعلقة بالحدود المشتركة وتجريدها من السلاح. وأعرب أيضا أعضاء المجلس عن تأييدهم لعملية المحادثات الثنائية الجارية وطلبوا إلى الطرفين إبلاغ المجلس بانتظام بشأن التقدم الذي يحرزانه في تسوية خلافاتهما.

وفي الجلسة ٤٤٤٨، المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٨٧ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة المؤقتة في بريفلاكا لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

مسائل أخرى

انتخابات مكاتب لجان الجزاءات

على إثر مشاورات مع أعضاء المجلس بشأن توزيع مناصب الرئاسة ونيابة الرئاسة في لجان الجزاءات جرت يوم ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ الرئيس المجلس أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا التوزيع. وتم انتخاب مكاتب لجان الجزاءات لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على النحو التالي:

(أ) لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت: الرئيس أولي بيتر كولبي (النرويج)؛ ونائبا الرئيس، بلغاريا وموريشيوس؛

(ب) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) بشأن الجماهيرية العربية الليبية: الرئيس، فرانسوا لوزيني فال (غينيا) ونائبا الرئيس، أيرلندا وبلغاريا؛

(ج) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال: الرئيس، ستيفان تافروف (بلغاريا)؛ ونائبا الرئيس، المكسيك والنرويج؛

(د) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا: الرئيس ريتشرد ريان (أيرلندا)؛ ونائبا الرئيس، الكاميرون وكولومبيا؛

(هـ) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا: الرئيس، ميخائيل وهبة (الجمهورية العربية السورية)؛ ونائبا الرئيس، أيرلندا وغينيا؛

(و) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون: الرئيس، جورج نافاريت (المكسيك)؛ ونائبا الرئيس سنغافورة والكاميرون؛

(ز) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن أفغانستان: الرئيس، الفونسو فالديفيسيو (كولومبيا)؛ ونائبا الرئيس ، سنغافورة وغينيا؛

(ح) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا: الرئيس، كيشوري محبوباني، سنغافورة، ونائبا الرئيس: الجمهورية العربية السورية وموريشيوس.

الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام

عقد مجلس الأمن جلسة خاصة (٤٤٤٧) في ١٤ كانون الثاني/يناير للنظر في التقرير الثالث للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام (S/2001/1335).

وقدم الرئيس السابق للفريق العامل، السفير كورتيس وارد من جامايكا، عند عرضه للتقرير، إحاطة بشأن تقييم الستة أشهر الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وشمل التقرير الثالث للفريق العامل مشروع مذكرة يتضمن اقتراحا يتعلق باستخدام الفريق العامل آلية إضافية لتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. واقترح السفير كورتيس وارد بعض التعديلات على مشروع المذكرة التي أعدها الرئيس.

وأبدى أعضاء المجلس تعليقات وطرحوا أسئلة تتعلق بالإحاطة التي قدمها السفير وارد. ورد السفير على تعليقات أعضاء المجلس وأسئلتهم.

ووافق أعضاء المجلس على مذكرة رئيس مجلس الأمن المعدلة (S/2002/56).

ووافق مجلس الأمن خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدها في ٤ كانون الثاني/يناير على تعيين السفير فيغر كريستيان ترومان، نائب الممثل الدائم للنرويج، رئيسا للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات

وافق أعضاء مجلس الأمن خلال المشاورات الرسمية التي عقدها المجلس بكامل هيئته في ١٤ كانون الثاني/يناير على تعيين السفير مارتن بيلينغا - ايبوتو، الممثل الدائم للكاميرون، رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

أولت رئاسة موريشيوس اهتماما خاصا لأساليب عمل مجلس الأمن. فقد أجرى المجلس خلال الشهر مشاورات ومناقشات على مستوى السفراء والخبراء دامت

تسع ساعات لاستعراض شكل ومحتوى تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وبالإضافة إلى المناقشات على مستوى السفراء خلال المشاورات غير الرسمية، عقدت جلستان غير رسميتين وجلسة رسمية للفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لمناقشة مشروع مذكرة الرئيس التي أعدها وفد سنغافورة والمتعلقة باستعراض شكل ومحتوى تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وأجرى أيضا أعضاء المجلس مناقشات بشأن شكل الجلسة ''النهائية'' في نهاية كل رئاسة. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لعقد دورة لتبادل الآراء مع غير أعضاء المجلس. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن ''ورقة غير رسمية'' بشأن الجلسة الختامية عممتها الرئاسة. واتفقوا على مواصلة المناقشات بشأن المسألة.

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

اجتمع الفريق العامل غير الرسمي في ٢٥ كانون الثاني/يناير للنظر في ثلاثة خيارات اقترحها المستشار القانوني هانس كوريل بشأن مسألة جنسية قضاة المحكمتين الدوليتين.

ووافق الفريق العامل على الخيار الثالث ألا وهو تعديل النظام الأساسي للمحكمتين.

مدغشقر

طلب وفد موريشيوس خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدها المجلس بكامل هيئته في ٢٨ كانون الثاني/يناير، إلى الأمانة العامة أن تقدم إحاطة بشأن الحالة في مدغشقر على إثر النتائج غير النهائية للانتخابات الرئاسية. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ابراهيم فال إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن المسألة. وأدلى رئيس مجلس الأمن، باسم أعضاء المجلس ببيان للصحافة دعا فيه في جملة أمور كلا الطرفين إلى الكف عن العنف والتزام الهدوء، والامتثال لجميع الشروط الدستورية والانتخابية والقانونية، كما طلب أن تتم الانتخابات بحرية وعدالة وشفافية بحضور مراقبين دوليين.

الجلسة الختامية

اختتمت رئاسة موريشيوس بعقد جلسة علنية لاختتام دورة عمل الشهر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

التذييل الأول

بيانات أدلى بها رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

الصحراء الغربية (٤ كانون الثاني/يناير)

ناقش أعضاء مجلس الأمن الحالة في الصحراء الغربية خلال المشاورات التي جرت في ٤ كانون الثاني/يناير. ورحبوا بالقرار الذي اتخذته جبهة البوليساريو في رأس السنة بالإفراج عن ١١٥ مغربيا من أسرى الحرب، كثير منهم محتجز منذ عقود.

وفي هذا الصدد، أيد أعضاء المجلس الجهود التي بذلتها لجنة الصليب الأحمر الدولية والرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي وآخرون، وكذلك الممثل الخاص السابق للأمين العام ويليام إيغلتون وخلفه ويليام ليسي سوينغ. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تسوية هذه المسألة من منطلق إنساني بحت وفقا لموقف الأمين العام المعلن عنه في التقارير التي قدمها إلى مجلس الأمن.

ونوه أعضاء المجلس أيضا بتعهد حكومة المغرب بمعالجة مشكلة الأشخاص المجهولي المصير في الصراع في الصحراء الغربية، ورحبوا بالقرار الذي اتخذه المغرب مؤخرا بالإفراج عن عدد من المعتقلين الصحراويين.

وأشار أعضاء المجلس إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٦٩ (٢٠٠١)، وحثوا الأطراف على تسوية مشكلة الأشخاص المجهولي المصير. وكان أعضاء المجلس قد أثاروا هذه المسألة عدة مرات من قبل. وهم يعتقدون أن الأوان قد حان لكي يتقيد كلا الطرفين بالتزامهما بموجب القانون الإنساني الدولي بالإفراج دون مزيد من الإبطاء عن جميع المعتقلين منذ نشوب الصراع.

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٤ كانون الثاني/يناير)

أحاط المجلس علما بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الوقاية من الإرهاب النووي.

وشجع أعضاء المجلس الوكالة على مواصلة عملها في مجال الوقاية من الإرهاب النووي.

أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم (٤ كانون الثاني/يناير)

اجتمع المجلس هذا الصباح وسجل أعضاؤه تقديرهم للمساهمة الهامة التي أسداها الأعضاء المنتهية ولايتهم في أعمال المجلس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهم ممثلو أوكرانيا وبنغلاديش وتونس وجامايكا ومالي.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للأسلوب الممتاز الذي أدار به سفير مالي مختار أوان جلسات المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

غينيا – بيساو (٨ كانون الثاني/يناير)

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام العاشر عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة شاملة قدمها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية إبراهيما فال.

وشجع أعضاء المجلس رئيس غينيا بيساو كومبا يالا على مواصلة اتباع سياسة المصالحة الوطنية والحوار، مع مراعاة المعايير الدستورية المعمول بها.

وشجع أعضاء المجلس أيضا الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وزعماء هذه المنطقة دون الإقليمية، وكذلك أصدقاء غينيا – بيساو، على مواصلة أداء دورهم الفعال ومضاعفة مبادرات المساعي الحميدة التي يقومون بها من أجل توفير المساعدة الاقتصادية والمالية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييد عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم لمؤسسات بريتون وودز على ما أبدته على الدوام من مرونة وتفهم، داعين حكومة غينيا – بيساو إلى مواصلة التعاون المثمر مع هذه المؤسسة.

ورحب أعضاء المجلس بالاقتراح المتعلق بتنظيم مائدة مستديرة حال سماح الحالة السياسية بذلك، داعين البلدان المانحة إلى التبرع بسخاء عند انعقاد أعمال هذه المائدة.

وأعرب المجلس عن مواصلة دعمه لفريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو على ما بذله من جهود مضنية من أجل المساعدة في صون عملية بناء السلام في غينيا – بيساو، رغم التحديات العديدة التي واجهها.

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (٩ كانون الثاني/يناير)

نظر أعضاء المجلس في تقرير الأمين العام الثاني عشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/1195). وأعربوا عن بالغ أسفهم لوفاة ستة زامبيين من أفراد حفظ السلام في ٥ كانون الثاني/يناير. وقدموا تعازيهم إلى حكومة زامبيا وشعبها.

واتفق أعضاء المجلس على أن الانتخابات التي جرت في سيراليون في شهر أيار/مايو كانت معلما هاما من معالم عملية السلام في ذلك البلد. واتفقوا أيضا، على أنه ولو أن مسؤولية الانتخابات تقع أساسا على عاتق حكومة سيراليون واللجنة الانتخابية الوطنية، فإن للبعثة دورا داعما هاما تؤديه. ورحبوا بتوصيات الأمين العام المتعلقة بدور البعثة في الانتخابات، وهي تتمثل في توفير الدعم في مجالات الأمن والسوقيات والرصد والإعلام وتنسيق أعمال مراقبي الانتخابات.

وأكد أعضاء المجلس أهمية الاستقرار الإقليمي، وشجعوا على استمرار الاتصالات الرفيعة المستوى التي تجري في إطار دول اتحاد نهر مانو من أجل تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة.

وشدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية توفير موارد كافية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وأكد أعضاء المجلس عزمهم على اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن لإيضاح دور البعثة في الانتخابات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٩ كانون الثاني/يناير)

نوه أعضاء مجلس الأمن باجتماع القمة الاستثنائي المرتقب للجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا المقرر عقده في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في بلانتاير، والذي ستناقش خلاله حالات الصراع في المنطقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل لرؤساء دول وحكومات الاتحاد المذكور في ما يبذلونه من جهود مضنية سعيا إلى إيجاد حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية أفريقيا الوسطى (١٠ كانون الثاني/يناير)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء تزايد المشاكل التي تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورحب أعضاء المجلس بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، داعين إياها إلى مواصلة تيسير الحوار والمصالحة الوطنية.

وطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقوم من خلال ممثله وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بمواءمة مختلف المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي لإعادة الهدوء والاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشجع أعضاء المجلس المجتمع الدولي وشركاء التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة توفير المساعدة لذلك البلد.

ولا يزال قلق بالغ يساور أعضاء المجلس إزاء ارتباط الأزمات المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالحالة في الدول المجاورة بوجه خاص، والمنطقة دون الإقليمية بوجه عام.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم للجنرال لامين سيسي ولمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أفغانستان (١١ كانون الثاني/يناير)

أطلع مساعد الأمين العام للشؤون السياسية كيران برندرغاست أعضاء مجلس الأمن على آخر مستجدات الوضع في أفغانستان.

ورحب أعضاء المجلس بالتغيرات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان على أثر انهيار طالبان. وأعربوا مجددا عن دعمهم لسلطة أفغانستان الانتقالية في ما تبذله من جهود لإعادة السلام والاستقرار والأوضاع الطبيعية إلى البلد والمضي بعملية السلام إلى الأمام وفقا لأحكام اتفاق بون.

وأكد أعضاء المجلس مجددا ضرورة استمرار الأمم المتحدة في أداء دور محوري يدعم السلطة المؤقتة والشعب الأفغاني في ما يبذلانه من جهود، معربين في هذا الصدد عن تأييدهم الكامل للممثل الخاص للأمين العام السفير الأخضر الإبراهيمي في أدائه لولايته.

ونظر أعضاء المجلس أيضا في تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ولاحظوا أن التدابير المفروضة على طالبان قد حدت من الآثار المعاكسة على الحالة الإنسانية. ولاحظ الأعضاء أيضا أنه يتضح في ظل التطورات السياسية الأخيرة أن بعض التدابير المفروضة بموجب ذينك القرارين قد فقد مغزاه وينبغي له أن يتكيف والوقائع الجديدة.

وأطلع رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، سفير كولومبيا الفونسو فالديفيسو، الأعضاء على تفاصيل الاجتماع الذي عقدته اللجنة في ١٠ كانون الثاني/يناير. واتفق أعضاء المجلس على استثناء مصرف أفغانستان المركزي من قائمة الكيانات الخاضعة للتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٤ (ب) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وأطلع الممثل الدائم للمملكة المتحدة أعضاء المجلس على تفاصيل عملية الانتشار الأولية التي نفذتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بما في ذلك التوقيع على الاتفاق التقني العسكري الذي تم التوصل إليه بين سلطة أفغانستان المؤقتة والقوة المذكورة. وأخذ الأعضاء علما بهذا الاتفاق، مستذكرين الطلب الذي وجهه المجلس إلى قيادة القوة بتقديم

تقارير مرحلية من خلال الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القوة لولايتها.

ولا يزال القلق البالغ يساور أعضاء المجلس إزاء تفاقم الأوضاع الإنسانية في أفغانستان. وناشدوا الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف كافة أن تستمر، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، وبالتعاون مع السلطة المؤقتة، في توفير المعونة الإنسانية والمساعدة في إعادة تأهيل أفغانستان وإنعاشها وإعمارها. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تطلعهم إلى انعقاد مؤتمر الإعمار في طوكيو يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير.

وطلب أعضاء المجلس بوجه خاص من المجتمع الدولي توفير المساعدة الفورية للسلطة المؤقتة من خلال التبرع بسرعة لصندوق السلطة المؤقتة الأفغانية.

ودعا أعضاء المجلس أيضا جميع الأفغان إلى دعم وصول المنظمات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين وكفالة سلامة العاملين الإنسانيين وأمنهم.

بوروندي (١٥ كانون الثاني/يناير)

رحب أعضاء المجلس بإنشاء المؤسسات الانتقالية في بوروندي، ولا سيما الجمعية الوطنية، وشجعوا الأطراف كافة على إنجاز هذه العملية.

وشدد أعضاء المجلس على الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وأكدوا أن وقف إطلاق النار يمثل أولوية أولى. وحثوا مجموعات المتمردين على وقف القتال على الفور والدخول في مفاوضات. وأكدوا مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لقيام مجموعات المتمردين بشن هجمات.

وشجع أعضاء المجلس الدول كافة، ولا سيما دول المنطقة، على مواصلة جهود التيسير التي يقودها رئيس غابون عمر بونغو ونائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما لحمل المجموعات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية الحوار بين بوروندي وجيرانها، ورحبوا في هذا الصدد بالتحسن الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، ولا سيما حصيلة الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية بوروندي إلى كينشاسا. وشجع أعضاء المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بشدة على مواصلة التعاون بينهما في هذا الصدد.

وأثنى أعضاء المجلس على المساهمة الإيجابية التي قامت بها وحدة الحماية التابعة لجنوب أفريقيا في عملية السلام في بوروندي.

وكرر أعضاء المجلس النداء الذي وجهوه إلى أوساط المانحين بزيادة الأنشطة الإنسانية في بوروندي وتعزيز التعاون الإنمائي معها، والوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات التي تعهدوا بها خلال اجتماع المائدة المستديرة المعني ببوروندي الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٦ كانون الثاني/يناير)

رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام، وناشدوا الأطراف مضاعفة جهودها للمضي قدما في هذه العملية.

وذكّر أعضاء المجلس الأطراف كافة بالتزاماتها إزاء تيسير انتشار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق البلد، وفقا لقرار المجلس ١٣٧٦ (٢٠٠١). وناشدوا كلا من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما ورواندا التعاون بصورة وثيقة مع البعثة في هذا الصدد. وأخذوا علما بالالتزام الذي أبدته جمهورية الكونغو الديمقراطية بتيسير انتشار البعثة في منطقة

كينـدو، وشـجعوها على تنفيـذ التزامـها دون إبطاء. وأعربـوا عـن قلقـهم إزاء تشـكيل القـوة المشـتركة بـين التجمـع الكونغولي، من أجل الديمقراطية وحركة التحرير الكونغولي والتي سترسل إلى منطقة كيندو.

وناشد أعضاء المجلس رواندا استعمال نفوذها لدى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في سبيل تحويل كيسانغاني إلى مدينة مترعة السلاح، وفقا لقرارات المجلس. وناشدوا أيضا جميع الأطراف في عملية السلام إتاحة فتح مجرى نهر الكونغو من جديد بالكامل، على نحو يتيح عودة الاتصالات التجارية مجددا بين مختلف مناطق البلد.

وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية عملية نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة أفرادها إلى ديارهم وإعادة توطينهم وإدماجهم، وشجعوا الأطراف على المضي قدما في عملية نزع سلاح المقاتلين المجمعين في قاعدة كامينا وإعادتهم إلى ديارهم.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء القتال الدائر في شرق البلد، بما في ذلك اقتتال المجموعات المتمردة، وأولى ضحاياه السكان المدنيون. وطالبوا بوضع حد لهذا القتال وباحترام القانون الإنساني.

وكرر أعضاء المجلس نداءهم الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية بالكامل ووقف توفير أي دعم للمجموعات المسلحة، وحثوا جميع الكونغوليين على إبداء إرادة سياسية حقيقية إزاء التزامهم بالحوار في ما بين الأطراف الكونغولية.

ورحب أعضاء المجلس بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وشجعوا البلدين على المضي في هذا السبيل داعين كافة أطراف النزاع أيضا إلى تكثيف اتصالاتها الثنائية. وفي هذا الصدد، رحبوا بنتائج اجتماع القمة الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا في بلانتاير، والذي برهن الاتحاد من خلاله على التزامه بالسلام في المنطقة.

وحث أعضاء المجلس أوساط المانحين الدوليين على زيادة المعونة التي تقدمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لعملية السلام على نحو يترجم التقدم المحرز في عملية السلام إلى تغييرات ملموسة بالنسبة للسكان الكونغولين الذين لا تزال أوضاعهم خطيرة.

مدغشقر (٢٨ كانون الثاني/يناير)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء القلاقل السائدة في مدغشقر واحتمال تقوض السلام والاستقرار في ذلك البلد بوجه خاص، وفي المنطقة بوجه عام.

وأخذ المجلس علما بنتائج الانتخابات التي أعلنتها المحكمة الدستورية العليا في مدغشقر وما نتج عنها من قرار يدعو إلى إجراء جولة اقتراع ثانية بين الرئيس ديديه راتسيراكا ومارك رافالوما نانا، رئيس بلدية أنتاناناريفو.

ودعا مجلس الأمن المرشَحَين إلى الامتثال لجميع الشروط الدستورية والانتخابية والقانونية، طالبا إليهما الحرص على أن تجري الانتخابات في جو من الحرية والإنصاف والشفافية وبحضور مراقبين دوليين. ودعا المجلس مؤيدي المرشَحَين الامتناع عن اللجوء إلى العنف. وناشد المجلس الشعب المالاغاشي التزام الهدوء واحترام نتائج الجولة الثانية من الانتخابات.

الشرق الأوسط (٣٠ كانون الثاني/يناير)

كان أعضاء المجلس قد قرروا في وقت سابق من هذا الشهر ضرورة تقديم إحاطات منتظمة بشأن التطورات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط. وقد استمع أعضاء المجلس بعد ظهر هذا اليوم إلى أول إحاطة من هذا القبيل قدمها

الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تيري رود-لارسن.

وساور أعضاء المجلس شعور متزايد بالقلق إزاء تصاعد العنف بشكل لم يسبق له مثيل واستمرار تفاقم الحالة في الشرق الأوسط. وأبدوا أسفهم لسقوط القتلى وللمعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون من الجانبين.

وأكد أعضاء المجلس ضرورة وقف دورة العنف الخطيرة والمدمرة فورا.

وأكد أعضاء المجلس أيضا أنه لا يمكن أن يكون هنالك أي حل عسكري وأن العنف ليس من شأنه إلا أن يولد مزيدا من العنف. وشددوا على أن السبيل الوحيد إلى المضي قدما يتمثل في العودة إلى الحوار والتفاوض. ودعا أعضاء المجلس كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات والعمل على التوصل إلى تسوية منصفة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط، استنادا إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى مبادئ مدريد.

وأشار أعضاء المجلس في معرض تأكيدهم لفحوى البيانات السابقة التي أدلوا بها بشأن الشرق الأوسط إلى أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد وافقتا على خطة تينيت الأمنية وتقرير لجنة ميتشيل.

ويؤيد أعضاء المجلس بشدة ما يبذله الأمين العام والمنسق الخاص من جهود في مساعدة الطرفين على التقدم نحو الأمام. ورحبوا أيضا بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والنرويج والصين وبلدان أخرى في عملية السلام، وشجعوها على الاستمرار في ذلك.

التذييل الثاني

خلاصة الجلسة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا

أجرينا مناقشة مثمرة ومفيدة للغاية بشأن الحالة في أفريقيا. ويمكن تصنيف العروض والمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الذي دام يومين بشأن أفريقيا إلى الفئات التالية، وتتناول الفئة الأولى العروض التي تتسم بطابع عام إذ قدمت لمحة عامة عن الحالة في المنطقة الأفريقية ومشاكلها، تتضمن تحليلا واسع النطاق للحالة في أفريقيا بوجه عام أو في مناطق دون إقليمية معينة، من قبيل منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واتحاد نهر مانو ومنطقة غرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتناولت الفئة الثانية من البيانات السياسات القطرية التي تستهدف أفريقيا. أما الفئة الثالثة فتركز على نتائج العمل الذي قام به مجلس الأمن في أفريقيا، فيما تقترح الفئة الرابعة مبادرات من شأن الأمين العام أن ينظر في اتخاذها في المستقبل لتحسين الأنشطة التي يقوم بها في أفريقيا. وقد كان النقاش مثمرا إلى أقصى الحدود واتسم بزخم من المعلومات، لذا فإني سأقتصر على محاولة تلخيص التوصيات التي طرحت في ما يتصل بتحسين وتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن في أفريقيا. ويمكن تصنيف هذه التوصيات ضمن ثلاث فئات عامة هي (١) المسائل السياسية و (٢) المسائل المؤسسية و (٣) المسائل التنفيذية.

المسائل السياسية

- ضرورة اتباع نهج عملي شامل يستهدف تحقيق نتائج تتعلق بمنع الصراعات وإدارة الأزمات وحل الصراعات وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية في فترة ما بعد الصراعات، على نحو ما هو مبين في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات والعمل على تحقيق سلام دائم وتنمية مستديمة في أفريقيا (S/1998/318)؛
- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن إعلان الأمم المتحدة للألفية تنفيذا فعالا، ولا سيما في ما يتصل بأفريقيا؛
- قيام مجلس الأمن بأداء دور يتسم بقدر أكبر من المبادرة في التصدي للصراعات في أفريقيا، ولا سيما إبداء التزام أكثر صلابة، دون لجوء إلى الانتقائية واستنادا إلى القوى والموارد الملائمة لمواجهة الوقائع على الأرض؛
- الاستعاضة عن سياسة رد الفعل بسياسة منع الصراعات؛
- اعتماد وتنفيذ نهج عالمي متكامل إزاء مشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا على الصعيدين القاري ودون الإقليمي، باتباع مثال غرب أفريقيا؛
- وفي هذا الصدد، أبديت رغبة عامة في أن يواكب جميع العمليات السلمية عنصر قوامه الانتعاش الاقتصادي والإعمار؛
- تعزيز الطابع المتعدد الأبعاد لعملية السلام في أفريقيا؛
- دعم البلدان والمنظمات الأفريقية في تعاملها مع منع الصراعات وإداراتها وتسويتها، ولا سيما من خلال تعزيز قدراتها تعزيزا فعالا؛

- اتخاذ تدابير فعالة لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة، ودعم تنفيذ ما نص عليه إعلان باماكو على مستوى القارة كجزء من مبادرة الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا بفرض وقف اختياري على حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

- توفير الدعم لأفريقيا في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها مبادرة أفريقيا الخاصة لتنمية سكان هذه القارة.

المسائل المؤسسية

- تنفيذ إطار للتعاون وتعزيز الحوار بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا؛

- تشكيل إطار للتعاون المؤسسي ذا طابع استشاري بين الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن وبين مجلس الأمن وأجهزة السلم والأمن في المنظمات دون الإقليمية؛

- تعزيز الدعم المالي والمادي المقدم لمنظمة الوحدة الأفريقية والآليات دون الإقليمية بهدف منع الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام؛

- تحسين تنسيق الأنشطة القطاعية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا؛

- تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

المسائل التنفيذية

- التعجيل بتنفيذ المقررات التي اتخذها مجلس الأمن في اجتماعاته السابقة في ما يتعلق بالتعاون التنفيذي مع منظمة الوحدة الأفريقية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) وباجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)؛

- النظر في مفهوم الدول العابرة للحدود بوصفه إطارا لمنع الصراعات العابرة للحدود وتسويتها؛

- إنشاء فريق عمل داخل مجلس الأمن يعنى بأفريقيا وتكون له ولاية واضحة تستهدف التوصل إلى نتائج ملموسة؛

- إنشاء آلية دائمة لمتابعة تنفيذ الجزاءات التي قررها مجلس الأمن؛

- قيام مجلس الأمن بزيارات أكثر تواترا وباستعراضات لعمليات السلام في أفريقيا؛

- إنشاء آليات تعاون هيكلي بين لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته؛

- كفالة تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الإقليمية وما يبذله مختلف الدول من جهود ومبادرات في سبيل تحقيق السلام في أفريقيا؛

- فرض جزاءات فعالة ومرتبطة بأهداف تراعي سلامة السكان المدنيين وأمنهم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، هنالك رغبة في الانتهاء من استعراض أنظمة الجزاءات والآثار المقترنة بها؛

- تعيين و/أو إنشاء مركز اتصال داخل الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة المتعددة القطاعات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة في أفريقيا؛

- كفالة توفير تمويل تتوفر له المقومات الذاتية، ومطرد لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما جوانب إعادة الإدماج

وإعادة الإشراك وإعادة التعمير، لتفادي تكرار تجربة ليبريا وغينيا - بيساو؛

- تحويل مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إلى جهاز عملي لتنفيذ النُهُج الإقليمية والمتكاملة لتحقيق السلام والأمن والتنمية؛
- الترحيب بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق استشاري يعنى بالبلدان الخارجة من الصراعات.